

حضور الدلالة

وغيابها

(وجهة نظر لغوية)

(في قراءة النص)

محمد ربيع الغامدي

* تمهيد :

حظيت وجهات النظر (اللغوية) حول فعل (قراءة النصوص) بأقل نصيب ، سواء من ناحية عرضها وإتاحة الفرصة لها بالظهور أم من جهة الاعتداد بها والاحتفاء بأهميتها . هذا مع أن الدلالة وما يتعلق بها شأن (لغوي) في المقام الأول . ذلك لأن النقد والأدباء يعدّون النصوص الأدبية وما يحيط بها ملكاً لهم لا ينبغي لغيرهم أن يدّعي السيادة عليه ، في حين يرى أولئك عكس هذا . والخلاف بين الفريقين قديمٌ عميق الجذور . غير أن ما يجب تأكيده هو أن الخلاف المفضي إلى المباحدة بين هذين النوعين من قراء النص خلاف يفترض أنه زال وانتهى بزوال مرحلة ظهرت فيها القراءة اللغوية بوصفها رقيباً على قراءات الآخرين من الأدباء ونقاد الأدب . إذ كانت القراءة اللغوية في التراث العربي مجرد التخطئة والتصويب لكل من النص ومقاربة النص ، وربما في بعض الأحيان الاحتيال للوصول إلى وجه للصواب مسوَّغ لما يُلحظ أنه خطأ . أما المرحلة الحالية التي تستدعي أن تكون قراءات الأدباء والنقاد مبنية على الحقائق المتوصّل إليها عبر الدراسات اللغوية المعنية ببحث الدلالة ومتصلة بها فإن الونام بن الفريقين ضروريٌّ من أجل مدّ الجسور المؤدية إلى مزيد من تفهّم الظواهر وعلاقتها المختلفة . ولهذا عاد كثير من النقاد إلى الاعتصام بالمنجز اللغوي الذي تحقق معظمه بجهود اللسانيات المعاصرة .

وإذا كان القول بـ (انفتاح الدلالة) على قراءات غير منتهية نشأ في بيئة نقدية غير لغوية ، فإنه بلا شك كان أثراً من آثار الكشف

اللغوية ومستنداً إلى أساس قوي من الأسس العلمية لـ (الدلالة) من وجهة النظر اللغوية . ثم أضحت قضية انفتاح الدلالة تلك أحد مسلمات الحقل النقدي .

وهذه الورقة التي يلقيها من يدعي الانتساب إلى الحقل اللغوي على جمهرة من المنتمين حقاً إلى حقول الأدب ونقده لن تحاول أن تهز مسألة (انفتاح الدلالة) بالقدر الذي تُعنى فيه بإثارة الأسئلة المتعلقة بالمسألة ، في ضوء العلاقة بين حقائق الدلالة من حيث (صلة الدال بالمدلول) و(إيصال المعنى وتحصيله) بوصفها حقائق لغوية صرفة وبين زيادة فرص تعدد القراءات أو نقصها ، أو حتى عدمها وانمحائها إلى الحد الذي قد يجوز أن نسميه بـ (اتغلاق الدلالة). هذا الانفتاح والإغلاق الذي اخترنا له أن يُقدّم من خلال (الحضور والغياب) للدلالة، ومن خلال النظر إلى (حدود التأويل). وهي أسئلة لا يزعم سائلها أنها من الجدة بحيث يحق له أن يصفها بالريادة ، لكنها في الوقت نفسه أسئلة آمل من إثارتها أن تعيد الأذهان إلى استرجاع الأسس العلمية التي انبنت عليها مسألة تعدد القراءات من جهة ، ومن جهة ثانية العودة إلى التفكير في ظروف نشأة كل مرحلة من المراحل الانتقالية لنظريات القراءة المختلفة ، ومن ثم مناقشة القدر المنجز في قضية (قراءة النصوص)، مناقشة مراجعة وتقويم أكثر من أن تكون مناقشة تعمد عمداً إلى الخروج عن المنجز ونقضه . وهذه المناقشة الفاعلة أرى أنها من أهم ما تهدف إلى إنجازها ندوة كهذه .

ولذلك ستبدأ هذه الورقة بتذكير المنتدين بجزء من حقائق الدلالة التي لا تخفى عليهم ، ولا يحتاجون إلى إعادتها عليهم . لكن ما يسوغ البدء بها هنا هو أن بعض الأسئلة التي جعلت الورقة هدفها الأول إثارتها تنطلق مما أنجز لغوياً في هذا الجانب بالتحديد أو تستند عليه

على نحو ما . وهو جانب يمكن تسميته بـ (قصور الدلالة إيصالاً وتحصيلاً). والورقة إن أطالت في استرجاع الفضاء الذي لُمست فيه الصعوبات المحيطة بمحاولات تحديد الدلالة والوقوف عليها ، واكتُشف أمر الصعوبة بعد أن كانت غير محسوس بها ، فإنها لا تجعل من ذلك مدار الحديث ومحوره ، بل هو حديث مع طوله ليس إلا مقدمة يمكن الدخول منها إلى صلب الموضوع .

(1)

* قصور الدلالة تحصيلاً وتوصيلاً :

أفاض علماء الدلالة في تفصيل ما توصلت إليه الدراسات الدلالية من وصف ملاسبات اكتساب الفرد معنى المفردة منذ أن تطرق سمعه لأول مرة إلى أن يستقر في ذهنه التصور الكامل لما يرتبط بها مما تدل عليه من المفاهيم أو الأشياء الخارجية أو التصورات أو الانطباعات .. إلخ . وكذلك ملاسبات إيصال المعنى المحصل إلى المتلقي ومفارقات الخطاب الذي يراد له أن يحمل المعنى . ولنكتف هنا بما فصلته مارجريت شلاوخ (Margaret Schlauch) في كتابها (Gift Tongues) ونقله إلى العربية الدكتور محمود السعرا⁽¹⁾؛ لأن ذلك أوفى ما وجدته في المضمون مما يمكن جمعه من هنا وهناك ، وهو إلى ذلك كافٍ في إبراز الأساس العلمي الذي يستند إليه تصوّر منشأ القصور الدلالي .

* أ - تحصيل المعنى :

تقرر شلاوخ أن طرق المفردة أذن الفرد لأول مرة - صغيراً

كان أو كبيراً - يصاحبه ظروف الفرد التي يفرضها وقت تلقيه لها ما يعيشه من أحوال نفسية واجتماعية وثقافية ونضج في الفكر وسعة في التجارب أو قصور في النضج والتجربة ونحو ذلك ، وما يصاحب المفردة نفسها وقت إنتاجها . فتُلَقِّي الظروف المصاحبة لتُلَقِّي المفردة لأول مرة بظلالها عليها ، وتُضفي عليها في ذهن الشخص هالة كثيفة من الإحياءات ، فتصبح اللفظة ممترجة بالتجارب الخاصة للأفراد إلى الحد الذي يمكن أن تُعَدَّ به التجربة الشخصية جزءاً منها . لا تستطيع التجارب المتعددة اللاحقة التي يمرُّ بها الإنسان مع تكرار سماع الكلمة أن تمحو الواحدة منها سابقتها محواً تاماً .

وفي ظروف تكرار ورود اللفظ مُثَقلاً بتجارب مستعمليه الشخصية يتم النقل المستمر للتصورات المتعلقة بها نقلاً مرتبطاً أشد الارتباط بالعالق من تلك التجارب بها . ولذلك تُنْقَل المعاني الحسية الملموسة إلى أخرى مجازية مجردة بطريقة لا تخفى معها الصلة بينهما ، بالنظر إلى الملحوظ من تجارب الناس في الحياة اليومية . ولذلك تتداخل ألفاظ ما تمسُّ حاجة الناس إلى التعبير عنه دوماً وتحل اللفظة في موقع يُحتَاج إلى نقلها إليه ، ومن نماذج ذلك تداخل الألفاظ التي تعبر عن (أجزاء جسم الإنسان وحواسه ، وآلاته ، وأدواته ، ومحصلاته الزراعية ، والألوان التي يراها ، والأصوات التي يسمعها) : (أسنان المشط ، أسنان المنشار ، ذراع النظارة ، رأس الفجل ، جذر الضرس ، رقبة الزجاجة ، لسان القفل ، سقف الحلق ، طبلة الأذن ، مفاتيح الراديو ، صوت خشن ، صوت ناعم ، لون صارخ ، ضحكة باهتة ، بكاء مر ، أصفر الوجه ، أبيض القلب ، .. إلخ). ومن الألفاظ التي تتداخل أيضاً تلك المعبرة عن الزمان وعن المكان نحو (قبل ، وبعد) زماناً ومكاناً مثلاً⁽²⁾ .

ويقتضي ذلك حتماً أن يبقى من تحصيل المعنى دائرة خاصة بمستعمل الكلمة منتجاً . فإذا ظهرت للوجود أضيف في أثناء فعل التلقي إلى

تحصيل معناها نقصاً مماثل من لدن المتلقي يوازي الدائرة الخاصة بالمتكلم . وهذا يقودنا إلى استعراض الفرق بين نوعين من المعنى للمفردة هما : المضمون النفسي والمضمون المنطقي لها .

* المضمون المنطقي والمضمون النفسي :

يرمي مصطلح (المضمون النفسي) إلى الظلال والإيحاءات المنوّه عنها سلفاً ، والتي يتلوّن فهم الكلمة بلونها نتيجةً للتكوين النفسي للفرد وطبيعة استجابته التي لا يتساوى فيها تمام التساوي مع فرد آخر غيره تجاه نفس الكلمة ، ونتيجة لظروف الاستجابة نفسها ، كما سبق . فهي إذن الجزء الخاص بالأفراد من المعنى . أما (المضمون المنطقي) فهو ذلك الجزء من الفهم المشترك بين الجماعة اللغوية أو طائفة منهم . ويتشكّل المضمون المنطقي بفعل شيوع الاستعمال بحيث يتخلّص الفرد من جزء ما من مضمونها النفسي في كل مرة يستمع فيها إلى الكلمة مستعملةً في سياق ما ، فيقترب من الفهم المشترك مع الجماعة لها ، أي : أنه يقترب من تصور مضمونها المنطقي . والمضمون المنطقي في الغالب الأعم يساوي ما يسمّى بـ (المعنى المعجمي) للكلمة الذي تنص عليه القواميس ، أو ذلك الذي يُنقل عن جماعة لغوية أنه متداول ثابت المعنى في أذهانهم . والجدير بالذكر أنه لا يمتنع مع هذا الفصل بين الأمرين أن يشترك جمهور المتكلمين في مجتمع ما أو طائفة منهم في بعض الإيحاءات وظلال المعاني ، ولاسيما تلك الإيحاءات التي هي من نتاج ثقافة المجتمع الخاصة . فيتوحد أحياناً أفراد المجتمع في قدر من المضمونين ، كما يتباين أحياناً أخرى مدى الاشتراك بينهم فيها بوضوح ملحوظ .

ويمتزج المضمونان بحيث لا يمكن استعمال الكلمة مفصلاً

أحدهما عن الآخر . فرجل العلم الذي يعبر عن حقائق علمية ثابتة بلغة علمية ، ويحاول ما استطاع تنقيتها من الإيحاءات وظلال المعاني ، لا ينجح في ذلك مهما بالغ في محاولته تلك . ولأجل هذا السبب يكون التعبير بالرموز التي لا تطابق كلمات لغوية مستعملة ، ولا تتضمن ألفاظاً ذات مضامين منطقية ولا نفسية (نحو رموز المعادلات الرياضية أو الفيزيائية مثلاً) أقدر في نقل الحقائق العلمية الثابتة من أن يُعَمَدَ إلى استبدالها أو ترجمتها بألفاظ لغوية دارجة . مع أن المفترض أن يكون ذلك الاستبدال هو السبيل إلى الإيضاح ، نعم قد تتضح الفكرة لمن يجهلها ، لكنها أبعد عن مطابقة الحقائق من الرموز المجردة على كل حال . وفوق هذا وذاك لا تسلم الرموز المجردة أيضاً من بعض الإيحاءات وظلال المعاني مما يثيره إيقاعها الصوتي ورسمها الكتابي من أحاسيس وتداعيات تختلف باختلاف السامعين والقراء ، وما تستدعيه هي أيضاً من تجارب مع بدء تلقّيها أو بعد زمن التلقّي إما بوصفها مرتبطة بما تدل عليه وإما في ذاتها من حيث كونها رموزاً مستعملة في شأن آخر غير المتفق على دلالاته . فإذا جننا إلى النصوص الأدبية عامة، والشعرية منها بصفة خاصة ، وجدنا المضامين النفسية صبغة غالبية عليها ، وأساساً من أسسها المتينة التي تتكىء عليها .

وبقدر ما يزيد إشعاع المضامين النفسية في الألفاظ تنقص درجات تحصيل المعنى فالنسبة بين الأمرين عكسية . وتزيد في المقابل نسبة التحصيل بارتفاع مدى تحقق المضامين المنطقية . ذلك لأن المضامين النفسية يتبقى منها دوائر خاصة بالمتكلم منتجاً ، ويقابلها دوائر نقص أخرى عند المتلقي مستقبلاً ، كما أشير إلى ذلك سابقاً ، ويصاحب الفعلين وجوه نقص أخرى آتية من اختلاط المضامين عبر النقل المستمر للمعاني من المحسوس إلى المجرد ومن المباشر إلى المتصور ، وهو النقل الذي تقدمت الإشارة إلى أنه مرتبط ارتباطاً مباشراً بتجارب الأفراد والمجتمعات .

* ب - إيصال المعنى :

تسهم وجوه نقص تحصيل المعنى على مستوى المفردة في تشكيل المعجمي المعين لمفردة ما كما يفترض أن توجد بين دفتي المعجم. ومن ثم يكون لها دورٌ في إنتاج الدلالة الآتية من تركيب عددٍ ما من المفردات يحظى كلٌّ منها بتشكيل مشابه لما سبق . ومن جهة أخرى يكون بمجموع ما يحدث للمفردة وحدها منضماً إليه ما يكون لغيرها من المفردات المتضامة معها في السياق وجوه نقص مؤثرة بشكل ملحوظ . هذا إلى ما يُلحظ من وجوه القصور الدلالية الآتية من طُرُقٍ غير طريق نقص تحصيل المعنى المذكور ، كقصور التمثيل في المستوى الكتابي مثلاً عن تصوير جميع حقائق الصوت ومصاحباته التي تكون في المستوى الصوتي ، ونحو ذلك .

وليس إيصال المعنى بناجٍ مما يصيب التحصيل من وجوه القصور ، بل يزداد الإيصال نقصاً وقصوراً عما يكون له في مرحلة التحصيل . إذ لا يفلح الفرد في إيصال المعنى بقدر ما يستطيع به تحصيله ؛ لأنه بعد إنتاج المعنى يُصدَم حينئذٍ باكتشاف أن عليه أن يُفيض لاحقاً في بيان ما قاله وتلفظ به سابقاً . ولهذا احتاجت المتنون إلى الشروح ، والشروح إلى الحواشي ، والحواشي إلى التقارير . وتصدر كذلك اللوائح والأنظمة والقوانين والداستير مثلاً بعد العناية بصياغة بنودها ، وبعد المراجعة الدقيقة لصياغتها ، بحيث يراد للصياغة أن تمنع اللبس والإشكال والاشتراك ، وتصدر لها اللوائح التفسيرية التي يُستدركُ بها ما يُلحظ أنه مازال ملتبساً . لكنها عند التطبيق يثور حولها الخلاف ، فتحتاج إلى تفسير ، ثم يحتاج التفسير إلى تفسير ، وقد لا يتوقف الأمر عند حدّ .

* الاعتراف بالقصور اللغوي :

لقد لمس الفلاسفة وعلماء النفس واللغويون والكتّاب من غير اللغويين قصور اللغة عن أن توصل أو تؤدّي في كلّ حين ما يُراد لها أن تعبر عنه . فتباينت إجراءاتهم بحسب اهتماماتهم وتدرجت من محاولة الوقوف على أسباب القصور إلى الاقتراب من معالجتها والتغلب عليها . استستهل بعضهم في بادئ الأمر مشكلة قصور اللغة وصعوبات تحديد الدلالة ، أو على الأقل رأى أنّ ذلك مما يمكن تجاوزه . غير أن من بدأ هكذا انتهى أخيراً إلى إعلان عجزه وفشله في أن يصل إلى الحل المرضي .

ولا ننسى في هذا المقام دعوات الفلاسفة في أوائل القرن العشرين إلى إقامة لغة مثالية صناعية ؛ طلباً للتوصل إلى حل إشكال القصور اللغوي ، ثم أعلن كثير منهم تراجعهم عن ذلك والعودة إلى اللغة العادية مع الاعتراف بما فيها من نقص وقصور في تأدية المعنى . وكذلك دراسات (برييل) وما جاء بعدها - متأثراً بها - من بحوث اللغويين وغير اللغويين طوال فترة منتصف القرن ، والتي خلصت جميعها إلى نتيجة واحدة مفادها عدم الأمل في القضاء على مشكلة تعقيد الدلالة اللغوية⁽³⁾.

ثم إذا وصلنا إلى المرحلة التي تلي منتصف القرن العشرين وحتى وقتنا الحالي وجدنا التباين والمراوحة بين المناداة باستبعاد أي نوع من دراسة المعنى والدعوة إلى الاتجاه نحو (الشكل)، بحجة أن هذا الأخير هو الجانب المنضبط القابل للتحليل العلمي في مقابل عدم القدرة على السيطرة على ذلك الجانب الخاص بـ (المضمون)، وبين المناداة بعدم إغفال جانب مهم من جوانب اللغة التي لا يجوز أطراحه وإبعاده في

التحليل هو جانب (الدلالة)، ومن ثم اتخاذ الوسائل التي تمكن من الحصول على قدر من التحصيل مع الاعتراف بأوجه القصور المنوه عنها سلفاً⁽⁴⁾. وإن هذه المراوحة والتذبذب تبرز عمق المشكلة، وتبرز في الوقت نفسه الأرضية التي نشأ فيها التحول من مرحلة التحليل اللغوي المعتبر فيه كامل الوثوق في إمكان الحصول على الدلالة المحددة لحدث الكلامي إلى المرحلة التي تعنى بتحليل صلات الدوال بمدلولاتها في ضوء الاعتراف بالمشكلة من جهة، والوصول إلى نتائج تتعلق بتلك الصلات يمكن أن توصف بالعلمية من جهة أخرى.

(2)

* القراءة آلية التغلب على القصور :

إن الصلة بين الدال والمدلول بوصفهما وجهين لعملة واحدة هي (العلامة) اللغوية تقضي على وجه اللزوم من جهة أن يكون البحث في المعنى أمراً لغوياً، مثلما أن البحث في اللفظ كذلك. كما يقتضي ذلك أن تنبني تصورات الحقول المعرفية غير اللغوية حول الدلالة على المنجز اللغوي؛ لأن ما يكون كذلك في مستوى المفردة يكون أيضاً في مستوى التركيب، جملةً وعبارةً ونصاً. فالنظر اللغوي يسبق غيره، ليس فقط في تحديد المفاهيم المتعلقة بالمعنى والدلالة، بل في اتخاذ الأسباب التي يحاول بها اختراق المحجوب المشكل من الدلالات ومحاولة النفاذ إلى المستور منها أيضاً. وتقضي من جهة أخرى أن يكون النظر إلى المعنى فيه القدر من العلمية والمنهجية من منطلق أن البحث اللغوي يدعي توافر هذا الشرط لمجاليه.

سلم الحقل اللغوي بدءاً بأن (العلامة) اللغوية جزء من كل هو (العلامات)، لفظية كانت أم غير لفظية. ونادى بالتسليم أيضاً بأن نقص

تحصيل المعنى في العلامة اللغوية يتبعه نقص في تحصيل الدلالة على مستوى التركيب ، جملةً وعبارةً ونصاً ونصوصاً . واشتق لاسم العلم (علم الدلالة Semantics) بكامله من لفظ العلامة ، بل نادى منظرو هذا الحقل إلى جعل (اللسانيات) كلها فرعاً من فروع (علم العلامات). وانطلق النظر اللغوي إلى الدلالة من اعتبار أن دراسة بنية العلامة على مستوى (الأصوات) ثم على مستوى التغيرات (الصرفية) ثم على مستوى (النظم)، لا تكتمل إلا في ضوء النظر إلى حركة تلك البنى جميعها في الاستعمال . وهذه الحركات يظهر تمازجها في جانبين من جوانب الاستعمال هما معاني المفردات ودلالة التراكيب⁽⁵⁾ . ولذلك كانت مستويات التحليل اللغوي تسير على الترتيب المشار إليه هنا . ولذلك أيضاً عدت الدلالة هي خاتمة الترتبات ، وعليها ينعقد النظر في إدراج اعتبار اللغة ضمن مساقها الاجتماعي والنفسي .

غير أن التعقيدات والإشكالات المحيطة بالدلالة على الوجه الموصوف آنفاً جاءت كالمشتت لجهود التحليل اللغوي ، وحلت في طريق الدراسة العلمية الموضوعية كالعقبة الكأداء التي تستدعي تقليب النظر في إيجاد الآليات المناسبة للتغلب عليها . وهذا الذي تقدّم هو باختصار الفضاء الذي نشأ فيه وانبثق منه تصور الاجتماعيين (الفيثريين) لغة ، ومنه انطلق تشبثهم بسياق الحال (Context Of Situation)، وأبعد من هذا : تحديد مجموعة من (المواصفات) للوقوف ما أمكن على وسائل كشف الدلالة ، يتعلّق معظم هذه المواصفات بظروف المتكلم والسامع وملابس إنتاج الخطاب وتلقّيه ، ويُعنى بالتركيز عليها أكثر من التركيز على بنيات الحدث الكلامي⁽⁶⁾ . وامتدّ هذا الأثر لـ (فيرث Firth) ومن بعده (هاليداي Halliday) إلى الدراسات المعاصرة . " وإن الغاية الحالية الكبيرة - في الواقع - بعلم لغة النصوص ، وأفعال الكلام، ونظرية الوثاقّة الدلالية ، وعلم اللغة الاجتماعي عموماً ، يمكن النظر

إليها على نحوٍ ملائم باعتبارها تطوّرات بعيدة النطاق في موضوعات واتجاهات البحث التي قدمها (فيرث) بشكل برنامجي منذ جيل في مفهومه عن سياق الحال⁽⁷⁾. وهو أثر لا يمكن أن يكون إلا في ضوء تصوّر الحاجة إلى الوصول إلى آلية تساعد على استكناه الدلالة ، في ضمن منظومة إجراءات التحليل اللغوي المتكامل للظاهرة اللغوية .

وأزعم أن (القراءة) كانت أحد أهم آليات النظر اللغوي لفك رموز (الدلالة) المتشابهة . لكن ليس على الطريقة التي يسلكها الحقل النقدي ، كما سيتضح ، بل باتخاذ الوسائل التي يُرجى منها إيضاح المبهم وتفسير المشكل ، بصورة هي أميل إلى التحليل الموضوعي ، وبالبعد ما أمكن عن الذاتية المفرطة المتمثلة فيما يمكن أن نسميه هنا بـ (القراءة التأويلية الذاتية الحرة). ذلك لأن للدراسات اللسانية مجالها، وللحقل المختص بمقاربة النصوص الأدبية المغرقة في إثارة الوجدان والعاطفة اهتمامه الذي لا يشاركه فيه غيره ، وإن بدا أن الأمر انتهى إلى إشكالية تباعد الوجهتين اللغوية والنقدية في هذا الجانب ، في حين يُفترَضُ انبناء النظر النقدي على المنجز اللساني . ومن ثم تبرز التساؤلات الكثيرة حول طبيعة التباعد ، وعن إمكان التلاقي بين الوجهتين .

وأعتقد أن الخلاف بين النظريين النابع من الخلاف بين اهتمامات الحقلين أسهم على نحو ما في وجود فروقٍ في التصوُّر المفهومي لـ (الدلالة) و(القراءة) من جهة ، وأسفر عن فروقٍ أخرى في تصور المدى الذي تمتد إليه أو تقصر عنه (الذاتية) في مقابل (الموضوعية) من جهة أخرى . وقد يكون اختلاف النظر بين الحقلين امتداداً للخلاف القديم بينهما ، والذي سبق ذكره في مقدمة الورقة . وهو خلاف كان في الزمن الماضي يأخذ أحياناً صورة هي أقرب إلى الصراع بين اللغويين

والأدباء كما هو معلوم . وهنا سأشير بإيجاز شديد في السطور التالية إلى بعض الفروق المهمة في التصورين للعلاقة بين القراءة والدلالة ؛ تمهيداً لإثارة تساؤلات التي تمس الحاجة إلى إثارتها .

* القراءة والدلالة :

إن مصطلح (القراءة) بما يحيل إليه الآن في الفكر المعاصر بعمامة ، وفي الحقل النقدي على وجه الخصوص ، قد كثر الخوض فيه ، وتعددت المداخل إلى بناء الرؤية حوله . وتباينت وجهات النظر في تحديد المفهوم ، من جَعَلَهُ حيناً مرادفاً لألفاظ أخرى (كالشرح والتفسير والإيضاح والتأويل والفهم والكشف والتعرف .. إلخ) إلى جعله أحياناً أخرى شيئاً آخر ، إما بوصفه يشمل جميع ما تقدم وأعم منه ، وإما بالنظر إلى استقلال مفهوم القراءة عما عداه استقلالاً تاماً .

وعوضاً عن استعراض الآراء واختلافها في تعيين مفهوم (القراءة) على وجه التحديد سأبادر إلى القول : إن لفظ (قراءة) لا مفرّاً من تضمينه التفسير والتأويل وارتباطه بهما ارتباطاً يحتم التسليم باستحالة وجود أحد الطرفين بغير الآخر ، حتى مع الاعتداد بكامل الاستقلال المفهومي للـ (القراءة). ولا مناص أيضاً من الاعتداد بـ (الدلالة) التي تركز عليها عمليات التفسير والتأويل المختلفة ، حتى في ضوء أكثر تصورات مفهوم (القراءة) حداثةً ، من حيث هو مفهوم متحرر من قيود نوايا مبدع النص ومقاصده ، و" من حيث هو تصوّر يبدأ بتأكيد ما يقوم به القارئ من اختيار لمعنى بعينه داخل التتابع المتضام لمساق الكلمات في النص المقروء ، وينتهي بأداء القارئ لهذا المعنى المختار ، بما يكشف عن خصوصية فهم هذا القارئ " (8). ذلك لأن حرية القارئ في اختيار الدلالة مقيدة بالمعنى المعين الذي يفرضه

التتابع المتضام لمساق الكلمات وما يفرضه فهمه لذلك التتابع ، كما أن الحرية في استبعاد نوايا صاحب النص الأصلي ومقاصده هي الحرية التي لا تستطيع الفكك مما ينبعث من النص نفسه لا غيره ، ومرتبطة بما يتجه النص مباشرة إلى البوح به ، فلا يمكن الجزم حينئذ باستبعاد الأثر المباشر للنوايا والمقاصد في كل حال بإطلاق ، مثلما ينبغي ألا يقتصر في تصوّر القراءة على الأحادية المنافية لإضافات القارئ إلى النص .

وانطلاقاً من لزوم أن يكون النص الباعث الأول للقراءة ، مشدودة إليه (الدلالات) النابعة منه المنتهية إليه ، تفرعت القراءة إلى أنواع بحسب النص وما يتطلبه أو يستدعيه ، وبعبارة أخرى : يلزم أن يحدّد نوع النص نوع القراءة إلى حد ما . ولهذا أشار (أمبرتو إيكو) إلى نوعين متباينين من أنواع النصوص ، هما : (النص المفتوح) المحفّر للقارئ على إنتاج الدلالة الواسعة ، و(النص المغلق) المستدعي عدداً أقل من استجابات القارئ⁽⁹⁾.

من هنا ارتهنت القراءة إلى ثلاثية لم تستطع الفكك منها مع ما يُراد لها في كل محاولة تنزع إلى تحريرها ما أمكن من القيود ، هي ثلاثية (الضم والنطق والإبلاغ) على مستوى الجذر اللغوي والاستعمال العربي لمادة (قرأ)، بحسب ما يؤكّد د. جابر عصفور . ويؤكد أيضاً أن هذه المدلولات الثلاثة تتجاوب مع التصور المعاصر للقراءة ، ذلك التصور الذي يجعل منها عملية (هرمونيطيقية) بما تحمله هذه اللفظة اليونانية الأصل التي ترتبط بالفعل " الذي يقوم معناه القديم على أبعاد ثلاثية . يتصل أولها بمعنى التلفظ والنطق وتحويل المكتوب إلى منطوق؛ فيرادف المعنى المباشر للقراءة من حيث هي أداء لمعنى وإبلاغ له . ويتصل ثانيها بالشرح والتوضيح وتحويل الغامض المبهم إلى واضح

جلي ، أو الكشف عما يقع في الدلالة الظاهرة من دلالة باطنة . ويتصل ثالثها بالترجمة من لغة إلى أخرى على نحو لا يفارق البعدين السابقين في الدلالة الأصلية التي يشير فيها الفعل اليوناني القديم إلى نشاط إنتاج الخطاب ، تماماً مثلما يشير إلى فهم هذا الخطاب ، على نحو يقرن معنى هذا الفعل بعملية التفسير والتأويل ، ويقرن معناهما بالفعل والكشف والتعرف داخل المعنى المعاصر لمصطلح القراءة⁽¹⁰⁾.

ومن هنا ارتبط مفهوم (القراءة) و(الدلالة) ارتباطاً عضوياً ، بحيث لا غنى للقراءة - من أي نوع - عن الدلالة . بل وأبعد من ذلك نستطيع القول : إن القراءة هي إنتاج دلالة على نحو ما ، سواء أكانت الدلالة تلك مستظهرة من النص عن طريق قارئه ، أم أضافها القارئ لكن بفضل النص الذي حفّز القارئ إلى إنتاجها دون غيرها ، وفي ضوء ما يلح النص في طلبه من الضم والنطق والإبلاغ ؛ لفك مغاليقه والوصول إلى فهم ما يود قوله ، لا مطلق الفهم . وأبعد من ذلك أيضاً نستطيع أن نوكد مطمئنين أن وجود الدلالة وتحقيقها على نحو ما هو المفتاح لقراءة من نوع ما أيضاً مناسب لها ، باعتبار أن النص المفتوح الباعث على قراءات متعددة مختلفة هو المشحون بشحنات دلالية غزيرة. وباعتبار أن التأويل والتفسير الذي لا مفر من أن يتضمنه فعل القراءة أو يرتبط به ، إن لم يطابقه ، يتجه إلى تحديد دلالة من نوع ما .

ولذلك لا بأس في سياق المقارنة من حيث لزوم التأثير والتأثير بين المفهومين من القول : إن ما سبق يقضي بأن الأثر الحاصل للدلالة يؤثر بالضرورة في القراءة . والثابت الذي يمكن الاطمئنان إليه أن مجرد الأثر في الأولى يحدث أثراً في الأخيرة ، مثلما يكون العكس بالعكس . ومجرد الاختلال في إحدهما يولد اختلالاً في الأخرى ، بالقدر الذي يزيحها عن المتصور لها المتبادر من أول وهلة .

* صعوبات الدلالة صعوبات القراءة :

إنَّ الدلالة - بوصفها الجسر الذي تعبر فوقه القراءة - يحيط بها من حيث تحققها (فضلاً عن تصور المفهوم في جوهره) كثير من الإشكالات التي لا بد أن تلقي بظلالها على القراءة وعلى النظر إلى إمكان تحققها على نحو معين . فحين أحسَّ بعقبات تحصيل المعنى وتوصيله على النحو المشار إليه سلفاً ، وأن اللغة لذلك السبب تحجب في أحيان كثيرة أكثر من أن تُظهر ، وتخفي أكثر من أن تبين ، قَوَى الاعتقاد في الحقل النقدي بأن مخاتلة النص وحجبه أدعى إلى توافر عدد أكبر من فرص القراءات المحتملة على وجوه مختلفة . " من هنا يقوم التعامل مع النص على كشف المحجوب ، أي : على كشف الأوراق المستورة أو المستندات السرية . فما يحجبه القول ويشكّل في الوقت نفسه شرط إمكانه أو بدايته المحتجبة هو الذي يجعل القراءة الكاشفة ممكنة . وكلما ازداد الحجب ازداد إمكان الكشف وتنوعت احتمالات القراءة ⁽¹¹⁾ . ذلك أن القراءة من حيث لا تنفصل عن التأويل والتفسير ، وبما أنها إيجاد الدلالة ، يتاح لها في غياب الدلالة الموجودة سلفاً أن تتحرك بحرية أكثر لإيجاد غير الموجود .

وسيادة هذا الاعتقاد والتسليم باطراد التناسب بين الحجب وزيادة فرص التعدد القرائي ، والميل إلى اتخاذ التعدّد وسيلةً إلى اختراق المحجوب ، هو في نظري امتدادٌ للبحث عن حلول لصعوبات الدلالة المتحدّث عنها فيما سبق ، والتي تقدّم ذكرُ المحاولات التي أعلن أصحابها العجز عن إحراز أي تقدّم فيها . لكن هذا الحل يؤدي إلى زيادة فرص تجاهل دلالة ما ، والتركيز على إيجاد دلالات بديلة ، في حين يكون عدم تجاهل تلك الدلالة أمراً مطلوباً وضرورياً ، أو حين يُحتاج لا إلى إيجاد البديل بل إلى العمل على تجلية تلك الدلالة بعينها . إذ إنَّ

الحجب ربما يكون عارضاً ، إما لغموض ما في مفردة يزول بزواله أو نحو ذلك ، فإذا زال العارض صارت الاحتمالات الأخرى كالبعث .

والقراءات المتعددة تتخذ إمكانات اللغة غير المحددة مطية مسوغة لقراءات تضيف دلالات لا تتعلق بنوايا المؤلف ومقاصده ؛ لأن المؤلف استعمل اللغة التي ليست ملكه وحده ، فإذا لا محيد عن قراءة لغته بكل الوجوه التي تحتملها ، وتصبح عندئذ كل الاحتمالات مشروعة . وهذا صحيح لكن الإفراط في هذا الاعتقاد والسير عليه يؤسس لسيادة نوع من القراءات في مقابل تراجع أنواع أخرى . وهو ما ينافي قضية التعدد أصلاً . فإن القراءة التأويلية الذاتية التي تسيح وراء استدعاء كل مفردة في النص ما تستنطقه وتستحضره وتتعلق به أدنى تعلق ليست هي كل القراءات ، وليست هي القراءة الوحيدة . وإنها لتسوخ عدم تحديد الدلالة المعينة حتى في حال تحتملها . وفوق هذا وذاك تبعد عن أن تكون قراءة مرجعية تحتفل بجدية الإشارة إلى وقائع ملموسة ، من داخل النص أو خارجه .

والقراءة بما هي عملية لا تنفصل عن التفسير والتأويل - من منطلق أنها ضم ونطق وإبلاغ ينتج تفسيراً - يفترض أن تتجه مباشرة إلى فك شفرات النص في المحل الأول ، باعتبارها تنطلق من فهم المقروء والتعرف على مضامينه . ولذا لابد من النظر أولاً إلى الدلالة المحصنة من النص في المرحلة التي يفترض فيها أن النص أنتج بوصفه رسالة - بحسب ياكبسون - يعنى بإيصالها والاتصال عن طريقها بين طرفين : المرسل (المبدع) والمرسل إليه (المتلقي). " وفي سبيل بلوغ الرسالة لفاعليتها لابد من وجود سياق يستطيع المرسل والمتلقي أن يفهما ، وشفرة مشتركة ، وقناة تمثل أداة الاتصال ⁽¹²⁾ . لكن القفز إلى القراءات التأويلية الحرة يجاوز بطبيعة الحال المرحلة الأولى الأساسية ؛ انطلاقاً من المناداة بالإعتاق من كل قيد .

والقراءات التأويلية الحرة المفتوحة تستند على ما يعرف بـ (فضاء الدلالة) الذي يُصور على أنه (انفتاح) للدلالة ، في حين أنه في حقيقته ينشأ في ظروف (انغلاق الدلالة) لا انفتاحها . فمع ازدياد قوة الحجب تزداد احتمالات التعدّد . وفي هذا قلباً لاتجاه القراءة ؛ فبدلاً من أن تتّجه القراءة في المقام الأول إلى تحصيل الدلالة الأساسية ، التي هي التنقيب في الدلالة لفتح المغلق منها وكشف المحجوب ، بحيث يمكن التصور ببساطة أن سهولة القراءة تكمن في سهولة النص وصعوبتها في صعوبته ؛ فتخدم القراءة النص قبل أن تُعنى بالإضافة إليه ، تتّجه بدلاً من ذلك إلى البدء بالإتكاء على المحجوب والإستناد إليه ؛ بالإضافة إلى النص إضافة لا تحفل من قريب أو بعيد بمعالجة المحجوب أو محاولة كشفه . ويصير ما يُعدّ (انغلاقاً) للدلالة انفتاحاً للقراءة ، ويُنظر إليه على أنه انفتاحٌ للدلالة أيضاً .

وفي ظلّ التّصور النقدي العريض لفضاء الدلالة المُفسّح للتعدّد القرائي التأويلي الذاتي لا تُتاح الفرصة كثيراً للتأمّل الجزئي والتدقيق في تحقق الدلالة أو عدم تحققها من الجانب العلمي الموضوعي النابع من النظر اللغوي الفاحص في جوهر الدلالة وإشكالاتها وما يحيط بها ، ومراجعة ذلك في ضوء الأسس العلمية اللغوية الصرفة ، وهو النظر الذي لا يلغي من الاعتبار كلياً تضمّن الإحالة إلى شيء موضوعي واقعي ملموس . ذلك لأن أساس عدم الوثوق بقدرة اللغة على الإبانة التامة في كل حال هو أساس لغوي ، بمعنى : أنه شيء توصّلت إليه الكشوف اللغوية ، فأساسه العلمي ينبع من الدراسة العلمية للغة ، ثم انبنى في الحقل النقدي على ذلك الأساس الإحساس بوجود استكمال النقص بجميع الوجوه التي تغطيه ؛ اعتماداً على مسوِّغ استحالة الركون إلى الدلالة المعيّنة بصورة محدّدة ، لا اعتماداً على البحث عن التحديد أو على أقلّ تقدير ما يقرب إليه . ومن ثم لم يُحسّ بمانع من الاتجاه

مباشرة إلى تسويغ الدلالات المتعددة ، دون النظر أولاً في إمكان حصول الدلالة المعينة أو عدم إمكانه . وهذا في الحقل النقدي ينطلق من التسليم بداهة بأن النقد لا شأن له بالنظر العلمي إلى اللغة ، بل مجاله التوافر على التقاط إمكانات القراءة بإنتاج الدلالات من أي نوع ، من غير الالتزام بالاستدلال عليها استدلالاً علمياً موضوعياً . وبإمكان النقد أن يستوعب جميع العلاقات القوية وغير القوية جنباً إلى جنب للتوصل إلى أقوال تربط الأشياء بأشياء أخرى ، مهما بدت تلك العلاقات مما لا يُعوَّل عليه في غير الشأن النقدي . فالنقد بذلك يشكّل ما يشبه القطيعة مع الحقول الأخرى - ولاسيما الحقل اللغوي - أو على الأقل لا يمنع من حدوث القطيعة على نحو من الأنحاء .

تتجه القراءة اللغوية إلى التشبُّث بمحدّدات الدلالة ، وتحاول الإمساك بما من شأنه أن يصبّ في مصلحة ظهور الدلالة المعينة واتكشاف الغطاء عنها ، سواء من داخل النص أم من خارجه وربما من الخارج بصورة أكثر ، بحيث يكون وجود أي نوع من الإشارة إلى محدّد ما مُلغياً الاحتمالات الأخرى التي يُسمح بافتراضها فقط في غياب المحدّدات كلياً وتتكيء القراءة النقدية في المقابل على غياب المحدّدات الكلي بصورة أساسية ، بحيث يفسح الغياب لمزيد من التعدد ويتيح فرصاً أكثر لاحتمالات أكثر عدداً .

راوحت مناهج القراءة النقدية منذ ظهورها إلى الآن بين الأخذ بمدى معيّن مسموح به من المحدّدات وبين الدعوة إلى التخلص من قنّرها ما منها ، حيث تدرجت من العناية أول الأمر بظروف نشأة النص وإنتاجه ، وبحياة قائله ، وسياق القول ، والملابسات المحيطة بزمان النص ومكانه ، ونحو ذلك من مؤشرات التحديد التي كان يُنظر إليها على أنها سبيل القراءة وطريق التأويل والتفسير ، إلى أن اتجهت بعد ذلك إلى التخلص من النظر إلى المحدّد بوصفه قيداً يضيق فرص التعدد ؛

لأنه يقتل فرص الحجب . فنودي بقطع الصلة مع ما هو خارج النص ، والتركيز فقط على بنية النص لا غير ، بوصف البنية قادرة على استنطاق العدد الكبير من الاحتمالات ؛ لأن النص حينئذ يصبح مخلوقاً آخر غير ذاك الذي نشأ في سياق ما معيّن يقود إلى التحديد . ثم وصل الأمر بالقراءة النقدية في المرحلة التالية إلى اللجوء إلى إحداث فرص أكبر من تلك التي رام إحداثها التركيز على مجرد بنية النص ، حيث رُوي أن النظر إلى تلقّي القارئ سيحدث من إتاحة فرص التعدد ما هو أعمق وأبعد أثراً من ذلك النهج الذي اتّبع في المرحلة السابقة . فإذا كان التعدد في تلك المرحلة سيكون بعدد ما تحتمله بنيته من أصناف التأويل فإنه في هذه المرحلة سيكون بالتأكيد بعدد القراء مهما كثروا .

غير أن مناهج القراءة تلك ، والتي ينم تدرجها بالطريقة المذكورة عن أنّ كل منهج ساد في مرحلةٍ راح يحاول تلافي ما يلحظ أنه عيبٌ في المنهج السائد في المرحلة السابقة ، تصطدم بإشكالات يوقع فيها هذا المنحى في التدرُّج . فمع أن المحسوس به المستقر في الأذهان أنّ هذا التدرج يسير في الاتجاه الصحيح ويتخلّص من اتجاهات قرائية خاطئة لا ينبغي للنص أن يكبل بالتقيد بها ، وأنه يعتمد على أسس موضوعية لغوية نابعة من استحالة الركون إلى تحديد للدلالة مجزوم به في اللغة كما سبق ، مع هذا نجده في الخطوة الأولى التي تبناها البنيويين في الاتجاه المضاد للإتجاه التقليدي ينحو نحو عزل النص عن سياقه الاجتماعي ، ويبعد باللغة عن كونها ظاهرة اجتماعية في المقام الأول . ويُخرج من اهتمامه فضاءات ولد فيها النص ، قد تنتفي دلالة النص أو تضوّل بتغيبها⁽¹³⁾ . وينحو في الخطوة التالية التي ظهرت بأخرة وتعطي من شأن المتلقي نحو إضافة المزيد من العزل عن السياق ، وذلك بالاعتداد بنقص (تحصيل المعنى) عند المتلقي المتحدث عنه فيما سبق ، لا من حيث هو مانع من اكتمال حصول الدلالة بل بالعكس ، أي : بوصفه

مثيراً لها مسبباً تعددها . هذا بالإضافة إلى بقاء اعتبار وجوب فصل النص عن سياقه الذي نشأ فيه ، وهو الاعتبار السائد كذلك في المرحلة السابقة كما سلف . وهاتان الخطوتان تنافيان التوجه اللغوي الباحث عن المحددات الدلالية واللاهت وراء تلمسها وجمعها ، فانفصلتا عنه وإن بدتا على نحو ما أنهما انبنتا عليه .

لهذا الذي تقدّم إخال إنه يمكنني أن أزعّم أن القراءة النقدية بدأت في الانفصال عن المنجز اللغوي في اللحظة التي توصل فيها هذا الأخير لحقيقة الصعوبة والتعقيد في تحديد الدلالة على الوجه الذي لمسه حتى الفلاسفة والكتّاب من غير اللغويين وتقدم وصفه آنفاً واتجه الحقل النقدي حينئذ فوراً إلى الاتكاء بقوة على (الغياب) والتسليم الكامل به ، واستبعاد أي أثر لـ (الحضور). وأخذ مفهوم (القراءة) في النقد يتبلور لا على أساس أنه آلية للإحضار ومواجهة مأزق الغياب ، لكن في اعتماد الغياب منطقاً للقراءة ، إن لم يقم عمداً بالتغيب وتجاهل الحاضر المائل والإنصراف عنه . واعتدّ المفهوم في تبلوره على هذه الصورة بـ (الذاتية) على حساب قدر من (الموضوعية). وبدأ مشوار مفهوم القراءة النقدية من لحظة الانفصال تلك ؛ متخذاً سبيله وحده ، غير عابىء بما يحدث بعد ذلك مما يمكن أن يعارض الأسس الأولى الأولية التي انبثق منها البحث اللغوي أصلاً أو يُشكّل عليها على أقل تقدير . من هنا نتج اعتبار انغلاق الدلالة المفضي إلى إنغلاق القراءة لغوياً انفتاحاً للدلالة يفضي إلى انفتاح للقراءة نقدياً . وعدّ ما كان حضوراً في الثانية غياباً في الأولى . وتجوّهل في النقد من السياقات المصاحبة للنص والمحيطه به ما حظي بعناية واهتمام واحتفل به في دراسة اللغة .

وبعد فقد يشعر هذا الحديث في التصور العام لفروق الدلالة والقراءة بين الحقلين اللغوي والنقدي بأن المرء هنا لا بد أن يستشعر

بالضرورة تأييد أحد التصويرين والنيل من الآخر . ويشعر كذلك بأن الورقة آخذة سبيلها إلى حشد الحجج والبراهين لنصرة أحدهما على الآخر ، أو التقليل من شأن واحد منهما والإعلاء من شأن نظيره . ولعل القارئ استشف من السطور السابقة أنها ألصقت بالجانب اللغوي الاقتراب من (العلمية) وجعلته أولى بالاتصاف بها من الجانب النقدي ، وأن (الموضوعية) أميل إلى أن تكون بجانب الدرس اللغوي في مقابل (الذاتية) التي تتكئ عليها الدراسة النقدية ، وفي ذلك انحياز واضح للنظر اللغوي . غير أن الورقة لا ترى أن هذا الاتصاف بالضرورة من مزايا النظر اللغوي في كل حال ، لاسيما إذا أيقنا بأن النقد يتجه إلى نوع معين من النصوص تطفئ عليه الذاتية وتسوده المضامين النفسية في مقابل المضامين المنطقية كما مر ، هي النصوص الأدبية على وجه الاختصاص بها والاقتصار عليها، أما الدراسة اللغوية فإنها تسير على خط يضع النصوص كلها أمامه دون تقيد صارم بالاختصاص بنوع ما منها . ثم إن الورقة لم تعتمد إلى التوصل إلى نتيجة محددة تكون بمثابة (الإجابة) على (السؤال) العريض الذي يفترضه عناوانها والأسئلة الأخرى المتفرعة منه . بل غرض الورقة الرئيس إنما هو جعل كل ما تقدّم - على طوله - كالمدخل إلى إثارة عدد من الأسئلة التي تقف على أرضية اعتبار مدى التباعد أو التقارب بين التصويرين ، لا أن تتورط في إصدار الأحكام عليهما .

(3)

أسئلة الدلالة .. أسئلة القراءة : (أسئلة / الحضور / الغياب ، وحدود التأويل) :

إذا كان الاتجاهان النقدي واللغوي يشكلان ثنائية (اللغوي / النقدي)، وإذا كانت الأسئلة التي تعني هذه الورقة بإثارته تتعلق بثنائية

(الدلالة / القراءة)، فإن الأسئلة تأخذ منحى ثنائياً ؛ لأنها تتبلور في الإحالة على ثنائيات (الحضور / الغياب)، (الافتتاح / الانغلاق)، (الوحدة / التعدد)، (الموضوعية / الذاتية)، (المؤلف / المتلقي)... إلخ، وهي ثنائيات متضادة ، وتحاول تلمس العلاقة بين شقي كل ثنائية من جهة ، وبين الثنائيات بعضها مع بعض من جهة أخرى ، والكشف عن مواطن الإشكال المحتاج إلى فضل نظرٍ وتفكيرٍ في كل علاقة :

1 - شكّل امتناع حضور الدلالة المُعيّنة (الغياب) عقبة في طريق القراءة المُعيّنة بالوصول إلى تفسير وتأويل للنصوص في التراث العربي منذ عصوره المبكرة . وتفرّق القوم طرائق في البحث عن حلول لها منذ القَدَم . فراح بعضهم يسير في اتجاه الوصول إلى تفسير مقنع لا غير ، وإلى التماس ما يؤيد التفسير لنصٍّ ما من هنا وهناك ، أي بالتماس المحدّدات الدلالية للنصوص عملياً وتطبيقاً . وراح آخرون يبحثون في (الغياب) بوصفه ظاهرة ، وتأمّله ودراسته ، وهو ما يمكن أن يُعدّ نواة الدراسة الدلالية النظرية وشكلها الأوّلي . أما الأولون فقد عوّلوا على السياق والأساق والظروف والملابسات ، ولم يُهملوا من الفضاءات المحيطة بالنصّ وقائله شيئاً . فالتقوا من جهة مع أصحاب المنهج اللساني الاجتماعي ، كما التقوا مع الخطوة الأولى (التقليدية) من خطوات مناهج القراءة في حقل النقد . وأما الآخرون الذين عُتوا بالجانب النظري فانقسموا أقساماً متعددة . منهم من لاحظ صعوبات الدلالة وتعقيدها وتشابكها إلى الحدّ الذي يُفقدُ الأمل في الوثوق بها ، فيئس من إمكان القراءة كلية . فدعا إلى ما يشبه (الهروب) من القراءة أصلاً . ومن هؤلاء القائلون بالتفسير الباطني الرمزي . ومنهم من عمّق البحث في موضوعات تمسُّ الصلة بين الدال والمدلول ، فجاءت بحوث (العلاقة بين الاسم والمسمى)، (التوقيف والاصطلاح)، (الحقيقة والمجاز)، ونحو ذلك . فانقسم هؤلاء في بحوثهم بين الثقة في كون اللغة

حقيقة وجودية في ذاتها ومن حيث إحالتها إلى واقع موجود وبين المناداة بما يشبه القطيعة بين اللغة والوجود . وامتدَّ الشعور بهذا الإشكال النظري إلى عصرنا الحالي حتى أوصل إلى ما يوشك أن يكون حلاً عصرياً عملياً تطبيقياً له في حقل النقد الأدبي على النحو الموصوف في ثنايا هذه الورقة . والسؤال هنا : أيمن القول : إن الغياب الذي أيأس من إمكان القراءة قديماً إلى الحد الذي حدا ببعضهم إلى الهروب من القراءة ، أدّى إلى الاستسلام له حديثاً وتغيير مفهوم القراءة من الوحدة إلى التعدد بناءً عليه ، فكان التعدد هو البديل عن الهروب ؟ ثم ألا يمكن جعل التعدد هروباً عصرياً مشاكلاً على نحو ما للهروب القديم ؟ أم أن في (الغياب) حضوراً لم يُتنبَّه له ، ويتضمن قيمة حضورية لم تُستثمر في الماضي البعيد ؟

2- ما طبيعة الحقوق المعطاة للمتلقّي والحرية الكبيرة المتاحة له في الوصول إلى تأويل ما للنص ، وما منبعها ؟ أهى الحقوق الآتية من واحدية المنتج وتعدد المتلقين ، بحيث يتعين تفاوت الفهم بين المتلقين فتتعدد القراءات بتعدد التفاوت في الفهم ، من منطلق أن القراءة ما هي إلا عملية معالجة للفهم والتفسير والتأويل ويستحيل تطابق اثنين وتساويهما في إجراءات المعالجة ، ومن منطلق التسليم بفرض أن النص غامض بطبيعته - كما هو مقرر - ويتعاور المتلقون فك شفراته وحل غموضه كلٌّ بقدر ما تملّيه قدرته ، ولما كان مقررًا تفاوتهم كان التعدد بحسب التفاوت ، ولا مجال حينئذ لتفضيل تأويل على تأويل آخر ؟ أم أنها مجرد النزوع إلى إتاحة أقصى مدى ممكن للتعدد بوجود حرية الإضافة غير المحدودة إلى النص وبقطع النظر تماماً عن المعالجة التي تستهدف فك شفرة النص ؟ أم هي عودة وارتداد عن المنهج البنيوي في محاولة لإعطاء الأساق بعض الفرص ولو جزئياً عن طريق المتلقي بوصفه نافذة تطل على ما هو خارج النص ؟ وبناءً على

ذلك ما مدى ظهور (المركز) و(الهامش) في قراءات المتلقين المتعددة بتعدددهم ؟ وإذا سلّمنا بانمحاء كل من المركز والهامش وبتساوي القراءات فما مدى إمكان وصف القراءة النقدية عندئذ بالمنهجية ؟ ثم ما طبيعة اكتساب المتلقي الحرية ؟ أهى حقوق ممنوحة للقارئ على معنى : أنها مناداة من النقد بوجوب إتاحة هذه الفرصة للقارئ ومنحه الحرية غير المحدودة للإضافة ؟ أم أنها حرية مكتسبة طبعاً وضرورة ؟

3 - كثيراً ما نمتعض ونستاء من تأويل القراء ما نكتبه ، ومن الأحكام التي يبنونها على ما يقرؤونه مما نكتب . وعندئذ نطالبهم بأن يكونوا أكثر (موضوعية)، ونرجوهم أن يكفّوا عن تحميل نصوصنا ما لا تحتل ، وألا يقولونا ما لم نقل . [ولم يسلم - بالتأكيد - من هذا أحد من المشاركين هنا في هذا الملتقى]. وهنا يبرز عدد من الأسئلة التي تلح في طلب الإجابة . ما حدود التأويل ؟ إذا كانت الإجابة بأن لا حدود ، فلماذا نمتعض ونستاء من تجاوز (الحدود) في التأويل والإفراط فيه ، مع الإقرار بعدم وجود حدود فيصبح معنى (الإفراط) معدوماً ؟ ألا يعدّ الامتناع والاستياء تعبيراً عن انتقادنا القارئ لعدم تلمّسه محددات الدلالة المعينة ؟ ومعبراً في الوقت نفسه عن شعورنا الخفي بالحاجة عملياً إلى المحدّد وإن نادينا نظرياً بالإتصاف عنه ؟ وإذا كان ذلك كذلك ألا يعد هذا تناقضاً بين مواقف النقد والنقاد النظرية والعملية ؟ ثم ما معنى (الموضوعية) هنا ، وما مدى البعد عن (الذاتية) في التأويل أو الاقتراب منها ؟ وكيف نطلب قدراً من الموضوعية في الوقت الذي لا يُرام فيه تحديد الذاتية بحدود من حيث امتزاجها بالتأويل هيئة ومضموناً ؟ وكيف يمكن الجمع بين التوصل بالمنهجية والدعوة إلى التوصل بها في المقاربات النقدية من حيث هي إجراء معرفي يسير نحو التوصل إلى حقائق علمية موضوعية واقعية ويسير على خطا يدعي لها النأي عن مجرد الانطباعية البحتة وبين إلغاء الحدود المقيّدة للتأويل

الذاتي ، بل المفرط في الذاتية ؟ أيُعني لفظ (الموضوعية) القيد وتعني (الذاتية) الانفكاك من كل قيد ؟ أم يختلف أحياناً المفهوم بحيث ما يُرى تارةً أنه ذاتي ما هو إلى موضوعي بالدرجة الأولى ، والعكس بالعكس ؟ وإذا كان هذا الاحتمال الأخير هو الصحيح فهل ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن ما يضيفه القارئ من أخلاط ومترجات من ذاته يدخل في كون النص يحيل إلى موضوعات واقعية ملموسة ، تكون ذاتية القارئ مثلاً إحداها جنباً إلى جنب مع الاحتمالات الأخرى التي يحتملها ؟

الهوامش

- (1) انظر: السمران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص 297 - 304.
- (2) هذا ملخص مفهوم كلام الكاتبة الذي نقله السمران بالمعنى ص 300 - 301.
- (3) انظر: زيدان، محمود فهمي. في فلسفة اللغة. بيروت: دار النهضة العربية، 1985 م. ص 92 - 30، 97، 136، أنيس، إبراهيم. دلالة الألفاظ. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980م، ص 6، السمران ص 320 - 322.
- (4) انظر: عبدالعزيز، محمد حسن. مدخل إلى علم اللغة. القاهرة: مكتبة الشباب: 1992. ص 236 - 240، روبنز، روبرت هنري. موجز تاريخ علم اللغة في الغرب. ترجمة د. أحمد عوض. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 227، نوفمبر 1997م. ص 342.
- (5) يميل كثير من الدارسين إلى التفريق بين (المعنى) و(الدلالة). ويكاد أكثرهم يجمعون على انصراف لفظ (المعنى) إلى اللفظ المفرد ولفظ (الدلالة) إلى التركيب، على تفاوت واضح بينهم في تحديد المفهومين على وجه الدقة. وتجدر الإشارة إلى اتجاه النقاد المعاصرين إلى إلصاق مفهوم (المعنى) بما تفيد الكلمة في اللغة، أي: المعنى المعجمي، وإلصاق مفهوم (الدلالة) بما يضيفه المتلقي إلى التركيب جملة وعبارة ونصاً ونصوصاً من المعاني. والمعنى على كل توجيه خاص والدلالة أعم. انظر: الفخامي، عبدالله. المشاكل والاختلاف. المركز الثقافي العربي، ط1، 1994م. ص 43
- (6) انظر: جاد الرب، محمود. علم اللغة نشأته وتطوره. القاهرة: دار المعارف، ط1، 1985م. ص 148 - 151.
- (7) موجز تاريخ علم اللغة في الغرب. مرجع سابق. ص 362.
- (8) عصفور، جابر. مقدمات منهجية، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر (قراءة جديدة لتراثنا النقدي). جدة: منشورات النادي الأدبي الثقافي، 1990م. ص 112.
- (9) اعتمد إيكو نصاً حكاياً مفتوحاً هو (مأساة باريسية حقاً) ليطبق عليه استراتيجيات قرآنية في كتابه (القارئ في الحكاية). ترجمة أنطوان أبي زيد. الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1996م. انظر ص 259 - 292. وانظر مقال إسماعيل الربيعي (القراءة حدود حق المعنى) مجلة علامات مج 9 ص 36 صفر 1421هـ - ص 147.
- (10) مقدمات منهجية - أعمال (قراءة جديدة لتراثنا النقدي) ص 112 - 113.
- (11) حرب، علي، نقد النص. الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط2، 1995. ص 18.

(12) علامات مج 9 ج 36 ص 144 .

(13) عرض الدكتور حسن النعمي في دراسة له بعنوان (ديوان العرب شعر أم سردي؟) لبعض تقاطعات الشعر والمرد . وخلص في خاتمة دراسته إلى نتيجة مؤداها : أن الفصل بين الشعر وسياقه إضعاف لحضوره . انظر الدراسة المذكورة ، مخطوطة مقدمة ورقة عمل في ورشة منتدى جدة الأدبي لموسم عام 1420/1419هـ ، ص 32 .

* * *